

لاءات الأسد تبعثر جهود عمل اللجنة الدستورية

دمشق تستثمر في خلافات واشنطن وأنقرة

● **دمشق** - نسف الرئيس السوري بشار الأسد الأحد الإيجابية التي طبعت تصريحات المبعوث الأممي الخاص إلى سوريا غير بيدرسون، أعقبت انتهاء الجولة الثالثة من أعمال اللجنة الدستورية، بالتشديد على جملة من الخطوط الحمراء التي لا يجوز للجنة تجاوزها.

وقال الأسد في لقاء مع قناة "زفيدا" الروسية إن وفد بلاده لن يناقش أثناء لقاءات اللجنة الدستورية، قضايا تتعلق باستقرار سوريا وأمنها.

واتهم الأسد تركيا بالتدخل في أعمال اللجنة، وقال إن الوفد الذي يمثل اللجنة المقابلة جرى تشكيله من قبل الأتراك، في محاولة للتشكيك في نزاهة ذلك الوفد وولاءاته.

وعبر الرئيس السوري عن قناعاته بأن "تركيا والدول الداعمة لها، بما فيها الولايات المتحدة وحلفاؤها، غير مهتمة بعمل اللجنة الدستورية بصورة بناءة، وأن مطالبتها تهدف إلى إضعاف الدولة السورية وتجزئتها، وهذا ما تشهده مناطق ودول كثيرة تفرض عليها واشنطن سياسات تدفع بها إلى الفتنة والفوضى وليس إلى الاستقرار".

وأكد أن الحكومة السورية لا تقبل هذا المنهج وترفض التفاوض حول قضايا تخص استقرار البلاد. ولم يتم حتى اللحظة تحديد موعد للجولة المقبلة من عمل اللجنة الدستورية، وقال المبعوث الأممي خلال لقاء جمعه بوزير الخارجية الروسي سيرجي لافروف قبل أسابيع قليلة "ليس لدينا موعد لإجتماع جديد، لكن سنواصل العمل على هذا الأمر".

وأشار بيدرسون حينها إلى "الأجواء الإيجابية" بين الأطراف السورية في الاجتماعات الأخيرة للجنة، مشددا على "ضرورة مواصلة الأحداثات، فهناك محاولة لتسوية جميع الخلافات وإيجاد حلول مشتركة". ولم يكن النظام السوري منذ البداية متحمسا لعمل اللجنة الدستورية التي كانت حليفته روسيا من بادرت إلى طرح فترتها في سوتشي، لكنه اضطر تحت الضغوط إلى القبول بالمشاركة بعد فترة من المماطلة.

وحرص في أكثر من مرة على التأكيد أن عمل اللجنة لا يجب أن يستهدف تغيير الدستور الحالي وإنما تعديله، ولكن ضغطت موسكو في إحدى الفترات عليه لإدعاء مرونة أكبر بيد أنها عن ما يبدو تراجع عن ذلك، وهو ما ظهر بشكل جلي خلال زيارة الوفد الروسي الأخير إلى دمشق برئاسة وزير الخارجية سيرجي لافروف في سبتمبر الماضي.

وقال لافروف حينها من دمشق إنه لا توجد توقيتات واطر زمنية محددة لعمل اللجنة، مشددا على أن هذه الأطر "لا وجود لها ولا يمكن تصورها".

ولفت إلى أن مسالة إجراء انتخابات رئاسية في سوريا في العام المقبل تعود إلى صلاحيات حكومتها ولا علاقة لها بموضوع بلورة الدستور الجديد، مشيرا إلى أن الدستور الحالي يبقى معمولاً به ما لم يتم تبني القانون الأساسي الجديد.

ويرى مراقبون أن هناك تغيرا على ما يبدو في الموقف الروسي حيال عمل اللجنة، وأن الأسد ما كان ليطلق ويصيح بهكذا خطوط لولا اطمئنائه لذلك.

ويعتبر المراقبون أن موقف الأسد لا يخلو أيضا من رهان على تعقيدات المشهد السوري في علاقة بالأطراف الإقليمية والدولية المتدخلة.

ويشير المراقبون إلى أن هناك نقاط تباعد كثيرة بين تلك القوى لاسيما بين الأتراك والأميركيين تشكل ثغرة تسمح للأسد وحليفته روسيا التملص من اللجنة أو أقله إفراغها من مضمونها.

هناك تغير في الموقف

الروسي حيال عمل اللجنة، والأسد ما كان ليصيح بهكذا خطوط لولا اطمئنائه لذلك

ولفت هؤلاء إلى أن أبرز النقاط الخلافية بين الطرفين التركي والأميركي هي المسألة الكردية. ولئن تدعم الولايات المتحدة خيار تشريك هذا المكون في العملية السياسية وتبني ضمنا خيار حصولهم على وضع خاص في الدستور المقبل،

في المقابل ترفض تركيا بالمطلق هذا الأمر حيث تعتبر أفراد سوريا تهديدا لأنها القومي، وبالتالي فإن حصولهم على امتيازات من الخطوط الحمراء بالنسبة لها. ويطمح الأكراد إلى أشبه بحكم ذاتي في مناطق سيطرتهم في شمال شرقي سوريا، وقد برزت في الأشهر الأخيرة محاولات أميركية لتوحيد صفوفهم ضمن مظلة سياسية جامعة الأمر الذي أثار غضب تركيا.

ويقول المراقبون إن دمشق تحاول اللعب على وتر الخلاف التركي الأميركي في هذه المسألة، ويبدو أنها نجحت في إقناع الجانب الروسي في دعمها ضمن هذا المسار.

محمد بعاصيري خيار الثنائي الشيعي «المر» لاسترضاء واشنطن

اندفاع لبنانية لتشكيل حكومة قبل مفاوضات ترسيم الحدود مع إسرائيل



تائه بين خيارات أحلاها مرة

● **بيروت** - عاد رئيس مجلس النواب اللبناني نبيه بري ليحرك المياه الراكدة تحت ملف التشكيل الحكومي، مع بروز اسم محمد بعاصيري، نائب حاكم مصرف لبنان السابق، في الیومين الأخيرين كمرشح لخلافة مصطفى أديب لتولي مهمة التأليف.

ولم تستبعد مصادر سياسية لبنانية ضغط رئيس مجلس النواب وزعيم حركة أمل الشيعية من أجل تشكيل حكومة لبنانية جديدة قبل منتصف الشهر الجاري موعد بدء المفاوضات اللبنانية - الإسرائيلية بشأن ترسيم الحدود بين البلدين.

وقالت المصادر إن الضغط الذي يمارسه بري لا يعود فحسب إلى رسائل أميركية تبلغها عن ضرورة وجود غطاء سياسي توفره حكومة لبنانية متوازنة لهذه المفاوضات فحسب، بل إن مصطلحه أيضا تقتضي تفادي أي خروج عن المطالب الأميركية. وفسرت ذلك بأن أفرادا من عائلة بري، بمن فيهم زوجته ردة، تلقوا إشارات فحواها أن عدم الاستجابة للضغوط الأميركية سيؤدي فرض عقوبات عليهم.

وأعلنت النائبة بولا يعقوبيان عبر حسابها بموقع التواصل الاجتماعي تويتر مساء السبت "قريبا يتوجه النواب إلى بعيدا ليسموا على ما يبدو محمد بعاصيري رئيسا لحكومة جديدة قديمة". وسبق أن تم تداول اسم بعاصيري لتشكيل الحكومة لكن تحفظات الثنائي الشيعي حزب الله وحركة أمل على خلفية التقدير الذي يحظى به لدى الدوائر الأميركية حالت دون ذلك.

وصرح النائب السابق لحاكم مصرف لبنان الأحد بأنه غير مرشح لأي منصب حكومي ولا يسعى لرئاسة الحكومة، مستدركا أنه "يقبل أن يكون في أي موقع كان لخدمة لبنان"، فيما بدا أنه أراد ترك الباب مواربا أمام إمكانية توليه للمهمة.

وأوضح بعاصيري أن "لا علاقة تربطه بحزب الله ولا يسعى للتقرب والتواصل معه"، قائلا إن "حزب الله رفض عودتي إلى مصرف لبنان ووضع فيتو علي باعتباري وديعة أميركية في لبنان" وهناك أشخاص آخرون كانوا غير مرشحين بعودتي من بينهم رئيس التيار

الوطني الحر جبران باسيل ورئيس حكومة تصريف الأعمال حسان دياب".

وعن العلاقة مع الولايات المتحدة أوضح أن القطاع المصرفي اللبناني "امتداد طبيعي للقطاع المصرفي الأميركي باعتبار أن اقتصادنا "مولد" ومن الضروري أن تكون بافضل العلاقات مع الجانب الأميركي وكنايب حاكم مصرف لبنان كان دوري مسهلا لهذه العلاقات".

ولفت بعاصيري إلى أن سفير السعودية في لبنان وليد البخاري اتصل به منذ أكثر من شهر وأراد أن يتعرف عليه وتلا ذلك لقاء بعد أسبوع بوجود حاكم مصرف لبنان.

ولئن دعا بعاصيري إلى عدم تحميل اللقاء بالسفير السعودي أكثر مما يحتمل بيد أن مراقبين يرون وجود قطبة مخفية خلف تصريحه، حيث أنه لم يكن مضطرا إلى الكشف عن هذا اللقاء، فضلا عن أن إعلانه باستعداده لتولي أي موقع يخدم لبنان يثني بان الرجل لا يضع أي "فيتو" على ترشحه لرئاسة الحكومة.

ولفت المتابعون إلى أن بعاصيري اعتمد في معرض تصريحاته لغة مبهمة فهو قال إنه لا يسعى لرئاسة الحكومة، بيد أنه لم يعلن أي تحفظ على ذلك.

ويرى مراقبون أن تسمية بعاصيري لرئاسة الحكومة سيعني أن الثنائي الشيعي انزلق إلى لعبة التنازلات التي

هدفه الحديث عن بنك جمال والودائع التي كانت في البنك الموجود على لائحة العقوبات الأميركية، نافيا أن يكون مرشحا لرئاسة الحكومة، بيد أن المصادر اعتبرت أن فرضية السير في هذا الخيار واردة.

وأعلنت النائبة بولا يعقوبيان عبر حسابها بموقع التواصل الاجتماعي تويتر مساء السبت "قريبا يتوجه النواب إلى بعيدا ليسموا على ما يبدو محمد بعاصيري رئيسا لحكومة جديدة قديمة". وسبق أن تم تداول اسم بعاصيري لتشكيل الحكومة لكن تحفظات الثنائي الشيعي حزب الله وحركة أمل على خلفية التقدير الذي يحظى به لدى الدوائر الأميركية حالت دون ذلك.

وصرح النائب السابق لحاكم مصرف لبنان الأحد بأنه غير مرشح لأي منصب حكومي ولا يسعى لرئاسة الحكومة، مستدركا أنه "يقبل أن يكون في أي موقع كان لخدمة لبنان"، فيما بدا أنه أراد ترك الباب مواربا أمام إمكانية توليه للمهمة.

وأوضح بعاصيري أن "لا علاقة تربطه بحزب الله ولا يسعى للتقرب والتواصل معه"، قائلا إن "حزب الله رفض عودتي إلى مصرف لبنان ووضع فيتو علي باعتباري وديعة أميركية في لبنان" وهناك أشخاص آخرون كانوا غير مرشحين بعودتي من بينهم رئيس التيار



بولا يعقوبيان
قريبا يتوجه النواب إلى بعيدا ليسموا على ما يبدو محمد بعاصيري

رهانات على وجوه جديدة في انتخابات البرلمان المصري لا تخلو من ارتجالية

تحت لواء الحركة المدنية المعارضة، مثل الإصلاح والتنمية والحزب المصري الديمقراطي، وحاولت من خلالها الإحياء بانها تحضن كل التيارات، ويبدو الأمر أمام الرأي العام الداخلي والخارجي كما لو أن ثمة معارضة داخل البرلمان، فيما تضمن السلطة "معارضة مدججة ومروضة ولا تتجاوز سقف المتاح لها".

عمرو الشوبكي
فكرة وجود قائمة مضمون نجاهما تضعف الائتمام بالانتخابات

وصف رئيس حزب المصري الديمقراطي فريد زهران هذا التحالف بأنه "انتخابي وليس سياسيا، وثمة فارق بينهما، ومواقف الحزب واضحة ومحددة، وتنحاز إلى التحول الديمقراطي والإصلاح، والانفراج لن يكون عطية من السماء".

وتعتقد بعض الدوائر السياسية أن انتخابات البرلمان تبدو استكمالاً لشكل ديمقراطي مصطنع، وقد يعيد المصريين إلى عهد ما قبل ثورة يناير 2011، حين قاطعوا ممارسة حقوقهم الدستورية، وكفروا بأهمية أصواتهم وجدوى مشاركتهم في الاستحقاقات المختلفة، ليصبح المشهد حدثاً عابراً، لا يشعر به المواطن ولا يهتم به، وهو ما لاحت بوادره محسوبة على المعارضة، وانصوت

قانون الانتخابات على أساس القوائم المغلقة المطلقة، التي تدمر كل فرصة لتداول المرشحين، فهدفها أن يسيطر حزب مستقبل وطن على غالبية مجلس النواب، وثمة مصادرة لإرادة الناس لصالح اتجاه محدد.

جاءت المفاجأة باستبعاد قائمة التيار الوطني المصري، التي يقودها اللواء طارق المهدي، وهو عضو سابق بالمجلس العسكري، وكان يُعول عليها في المناقشة، لأسباب وصفها المهدي بـ"الواهيّة"، لتدليل العقبات والموانع أمام القائمة الوطنية، وأعلنت الهيئة الوطنية للانتخابات قبل أيام أن استبعاد القائمة يأتي بسبب أن إقرار الذمة المالية للمهدي، المرشح الأساسي في القائمة، خلا من ذكر بيانات الزوجة.

وهو ما خيب التوقعات التي راحت بأن الحكومة تنوي السماح بتوسيع دائرة المناقشة، لكنها أثبتت أنها مستمرة في نهج التضييق. واعتبر رئيس حزب الكرامة أن تمثيل المعارضة في مصر عموماً داخل البرلمان خصوصاً قضية حيوية، لا بد أن يكون هناك حضور حقيقي لها، لأن ذلك يمثل نوعاً من الرضاة السياسية، وتقديم رؤية مغايرة لصانع القرار بشأن بعض الأمور.

وأضاف لـ"العرب" أن "ملاحظة المعارضة والتضييق على أعضائها ومحاصرتهم تعطي رسالة تفيد بأنه لا مجال لأي رأي مخالف".

ولاستعانت السلطة بأحزاب كانت محسوبة على المعارضة، وانصوت

منهم أصواته، فقد أقر النواب قوانين مجففة، وتخلوا عن مساندة مطالب وهموم ومشكلات دوايرهم.

غياب التنافس عن القوائم، وحضور المال السياسي بوفرة في النظام الفردي، ما يبعث المخاوف من تكرار عزوف حدث في انتخابات مجلس الشيوخ الأخيرة.

من أهم ملامح انتخابات مجلس النواب وجود نحو تسعين عضواً من أعضاء المجلس السابق ضمن قائمة مستقبل وطن، بخلاف من سيخوضون الانتخابات عبر القواعد الفرديّة.

يعد ترشح هؤلاء النواب بمثابة إغفال لتوجهات الشارع، إن لم يحظ البرلمان الماضي برضاء شعبي، وثمة نوع من فقدان الثقة في ممثليه الذين انحازوا إلى الحكومة على حساب المواطن الذي

إهمال أو التغافل عن اختيار القيادات النسوية الشعبية، والكوارث الشبابية الحقيقية التي تمد جسور التواصل الفعلي مع الشارع، وتحمل رؤى سياسية. جاءت بعض الأسماء مخيبة للأمال بين قطاع من المؤيدين للحكومة، الذين انتقدوا طريقة الاختيارات، حيث بدت مجرد ملء مقاعد وتسديد خانات أو حصة ونسبة (كوتة)، دون أن تحمل وعيا سياسيا كافيا، أو تعبر بشكل كبير عن الفئات الممثلة لها.

قال مراقبون، إن هذه التوليفة تشكل عبئا على السلطة، التي تفقد تدريجيا ظهيرها الشعبي الحقيقي من الشباب البسطاء، وكانت بحاجة إلى أفراد يملكون قدرة على إقناع الجماهير، وامتصاص الغضب جراء الأزمات المترامية.

وأوضح خير النظم السياسية بمركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، عمرو الشوبكي، أن ضم القائمة الوطنية لعناصر من الشباب والمرأة أمر إيجابي، لكن فكرة أن تكون هناك قائمة مضمون نجاحها مسألة تضعف الاهتمام بالانتخابات.

وكان الشوبكي، الذي نجح في الانتخابات الماضية وحصل على أحكام قضائية تؤكد ذلك ولم يدخل مجلس النواب، اقترح أن تكون هناك قوائم تخص محافظات الجمهورية، ولكل محافظة قائمة، وتتم إتاحة الفرصة للتنافس أمام الأحزاب، وتشجيعها على تشكيل كتلتان، بحيث يكون هناك على الأقل بين 20 إلى 25 قائمة تتنافس معا.

ويشير متابعون إلى وجود تحديين يواجهان انتخابات البرلمان المقبلة، هما غياب التنافس عن القوائم، وحضور المال السياسي بوفرة في النظام الفردي، ما يبعث المخاوف من تكرار عزوف حدث في انتخابات مجلس الشيوخ الأخيرة.

من أهم ملامح انتخابات مجلس النواب وجود نحو تسعين عضواً من أعضاء المجلس السابق ضمن قائمة مستقبل وطن، بخلاف من سيخوضون الانتخابات عبر القواعد الفرديّة.

يعد ترشح هؤلاء النواب بمثابة إغفال لتوجهات الشارع، إن لم يحظ البرلمان الماضي برضاء شعبي، وثمة نوع من فقدان الثقة في ممثليه الذين انحازوا إلى الحكومة على حساب المواطن الذي

هبة ياسين

● **القاهرة** - تبذل الحكومة المصرية جهودا للعبور بانتخابات مجلس النواب إلى بر الأمان، وتحاول تمريرها في هدوء، وتفصيل رهانات قوى في المعارضة على تحويلها إلى فضيحة سياسية للنظام، وإعادة تكرار سيناريو انتخابات جرت قبل 10 أعوام، مهدت لسقوط نظام الرئيس حسني مبارك.

تعتمد خطة الحكومة لنجاح الانتخابات البرلمانية التي يبدأ التصويت فيها يوم 21 أكتوبر الجاري، على إجراء عملية تبديل وتوفيق في أسماء المرشحين ضمن قائمة حزب مستقبل وطن، الداعم لها، وعدد من المرشحين الفرديين، حيث ضم وجوها جديدة من الشباب والعناصر النسائية، وزوجيات ضباط شهداء في الجيش والشرطة.

وتحاول من خلال هذه التوليفة توسيع دائرة المشاركة، وإيجاد تمثيل نوعي لتقوى مختلفة لاستقطاب دوائر عديدة، استنادا إلى تعديلات الدستور الذي كفل تمييزا إيجابيا لضمان تمثيل فئات، مثل الشباب والمرأة والأقباط.

يبدو للوهلة الأولى أن دفع حزب مستقبل وطن لهذه الفئات ضمن "القائمة الوطنية من أجل مصر"، اتجاه يعزز دور وكفاءة المجلس المقبل، لكن المكونات الرامية إلى تمثيل فئات مهشمة بشكل عادل فقدت هدفها بفعل التطبيق الخاطي، فعالية الأسماء والعناصر ليست كواد سياسية في محيطها أو دوايرها. وجرى



السير ضمن توجه واحد لا مجال فيه للرأي المخالف